

ان يتبع شيئا من الارض المذكورة بقدر حاجته فتمسكه وكسوته ولا يكلف اليتم
 الا ما يتحضر على الرعي ولا سوال الناس او لا يجوز ان يتبع شيئا من الارض المذكورة بقدر حاجته
 فلو جاز للمساكين عليه كما ذكر ان يتبع شيئا من الارض المذكورة بقدر حاجته
 لما ذكر اذ لم يجد قرضا بينه وقرضه او لم يجرى الاقراض له فبعضه لما تشبه اليتم
 الرضا فيه ولا يكلف اليتم الرعي ولا يستجار ولا بالسؤال كما ذكر لما ذكر من المسئلة
 مع الاذوا بها السوان حال وجود ما يبيع لمن كذا ذكر هذا ما اقتضاه كلامهم وعادة
 الروضه ولا يبيع عقاره اي الحجر من الحجر والحطب والسفيه الا ما حلت
 مثل ان لا يكون له ما يقرضه الى نفقته وفرضت عليه عن الوفا بها ولم يجد
 من يقرضه الا الرعي المصلحة في الاقراض انتهى وكذلك غيرها من العباب
 وغيره والبدع وجعل اهل **مسئلة** في رجل اذن من احد دينه معلوما الى اجل معلوم
 فمحل الدين وطالبه الدين بالدين قال ابو المدين لم ارفع اليتم الحجر عليه
 والحال ان المدين يبين التمسك وهو عاقل رشيد مصدق بدينه ودينه
 فهل يبيع تصرف المدين بالدين ويكسر منه تسليم الدين او لا **الجواب**
 اذا ادعى المدين استمرازا الحجر على ذلك المدين لم ارفع اليتم الحجر عليه
 الولد يظهر الرشيد بحيث يعرفه منه اكثر مما علمه كما قاله السائل وقرئ
 ابن حجر الهيتمي في شرح العباب وكذا اذا بلغ سن الكهولة وهو عاقل رشيد
 صالح لدينه ودينه كما في السوان بعرض ذلك منه اكثر مما علمه فلا يصدق اياه
 في ذلك كما يوجد ذلك من تشييد السائل رجلا له تعالى ونقر من حجر له بكلام
 الاصحاب بان القول قول الوصي بلا يمين فيما لو ادعى استمرازا الحجر على الوصي
 عليه فعلى هذا يبقى تصرف ابنه المدين بالتدبير كما ذكر على ظاهر الصفة
 ويلزمه تسليم الدين الى الدين والصورة ما ذكره الا لا تخذ الجهال ذلك لا رغبة
 الى مصاروة المعاملين المعتمدين في معاملتهم على ظاهر الجواهر باطلاق
 حقهم بدعوى ما ذكره فانه كما اقتضى شيئا المحققين من ياد شفا السبيد
 السمهودي رحمه الله تعالى لا يجب على من اراد معاملته شخص **الجواب**
 عن رشده واهليته وان عانت عارنا من عدم الرشيد بتزل الصلاة وغيرها
 كما يجوز معاملة من اكثر ما له الحكم حيث يجوز ما وقع العقد عليه ومضى
 على شخص مسغه الاقراقة المستمر السنه من صغره لم يجز له معاملة
 وبذلك يعلم الفرق بين معلوم السنه ومن جعل حاله **انتهت** والله اعلم
مسئلة في يمين له حوت من الارض الاملاك السلطانية وله في ما حوت

لا يكلف التماسك
 الا ما يتحضر
 ولا السؤال

دعوى الارض
 الولد يحتمل

له قيمة واليتم وسلبها من غير مصلح ولا مشقة وهو عاقل رشيد حتى ان المستاجر
 المذكور وضع في اعن حيا ما له قيمة رادت به الرغبات في الارض المذكورة
 فنقلها قيم اليتم المذكور على رجل غير المستاجر بمال معلوم لحاجة اليتم
 وضرورة اليتم الى ذلك وقبض المال من المشتغل ونذر له ما في الارض من العنقا
 العين والاثار فعمل هذا النذر الصاوي من اليتم بالعنا للمشتغل غير صحيح
 لوجهين احدهما ان نذر ملك من هو قيم والثاني ان نذر عما لا يملك ولا نذر
 فيما لا يملك الناذر ولذا نعت ذلك نعت بطلان النذر هل يبين بطلان النقل
 كونه اليتم في حكم البيع والشرا لان ما دفعه المشتغل من اليتم من بطلان النقل
 دعوى ويكون المشتغل المطالب بما دفعه اليتم من المال فاذا قلنا
 نعم واراد المستاجر ان يقرض اليتم المال المذكور لو قاما قبضه اليتم من المشتغل
 وسبق الارض تحت يد مستأجرها على سبيل العادة هل يجب ان يذكر كونه هذا
 فيه مصلحة لليتم ام لا **الجواب** اذا اراد اليتم المذكور نقل عنا المشتغل
 الذي يملك اليتم المذكور عن اليتم المذكور لحاجة اليتم والكسوة فلا يجوز
 ذلك الا لم يكن له غيره مما يتول ببيعه اصله من نقل عنا يتا المذكور ولا انه مال
 غائب ولا دين موجب ولا ينظر حصوله عليه او وجد له مال غائب او موجب
 وانتظر حصوله غلظة ولكن لم يجد من يقرضه حال وجود حاجته لما ذكر
 ما يملكه اياها ويصير الى حصول المال الغائب او حلول الموجب او حصول الغلظة
 الواجبة مما يترض لما ذكره اما اذا كان غير محتاج لنقل ما ذكره فلا يجوز التصرف
 المذكور النقل ولا يصح منه سواء نذر بالعمارة لا لعدم الحاجة الي ذلك وكذا
 لو كان محتاجا الي ذلك ولكن معه ما يمكن بيعه فيكون بيعه اصله من نقله
 ما ذكره ولو لم يكن له ما ذكره ولكن وجد من يقرضه ما يملكه لحاجة المذكور
 ويصير بذلك الى وصول مال اليتم غايب او حلول دين له او حصول غلظة له
 من الارض المذكورة وغيرها على بالفرض المذكور فلا يجوز حينئذ نقل اليتم
 للارض المذكورة ولا يبيع وان نذر بما ذكره المذكور السائل راد به تعالى علما
 ولان النذر في معنى اليتم واليمين ملزمة بالعبادات لتعلق حكمها بتعظيم
 الله فلا يصح من الوكيل واليتم مثله واما وجود العنقا المحترمة للمستاجر
 المذكور في الارض المذكورة فلا يمنع صحته على الوجه الشرعي كما هو ظاهر
 وما قبضه اليتم المذكور من مال النقلة المذكور في الحال يقتضى عدم صحته
 نقله يجب عليه رده للمشتغل منه لا سيما اذا طالبه بذلك واذا ظهر عدم صحته

نقل غاي اليتم